المقدمة

تعتبر العولمة مرحلة من مراحل تطور الرأسمالية، ذلك أن الرأسمالية منذ نشأتها تسعى إلى توحيد أسواق العالم، وذلك من أجل تصريف الفائض الإنتاجي، وقد تم تحديد المتضمنات الأساسية للعولمة في نهاية القرن العشرين مع جدلية تاريخية طويلة عبر مسيرة النظام الرأسمالي.

حيث إن مقتضيات التطور الرأسمالي قد تطلب تشكيلات اقتصادية ترتب عليها في إحدى مراحلها تكوينات لحماية التركيز الرأسمالي وتطوير معدلات نموه، وتأخذ هذه التكوينات بعدها الزمني وفقاً لمدى قدرة النظام الرأسمالي للتعامل مع هذه التكوينات كإحدى مراحل تطوره.

ولقد أدت المنظمات الدولية، ولاسيما المالية منها، دوراً كبيراً في تعزيز التعاون الاقتصادي والنقدي بين الدول، وذلك من خلال إيجاد أرضية خصبة للتعاون، والتفاهم بين الدول حول المسائل الاقتصادية المهمة، ومن أجل توحيد السياسات الاقتصادية لتحقيق مزيد من التعاون والتقارب بين الدول وإلى مزيد من العولمة للأسواق العالمية، بل يمكن القول بأن هذه المنظمات كصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والشركات المتعددة الجنسية، هي التي وضعت حجر الزاوية للعديد من القواعد الاقتصادية والمالية الدولية.

وقد غيرت تلك المنظمات في فكرة السيادة؛ تلك الفكرة التي تقوم عليها الدول، فضلاً عن القانون الدولي، من خلال قبول الدول لتدخل

المؤسسات المالية في شؤونها الداخلية، حيث وجدت بعض الدول أن من المفيد أن يتم التخلي عن بعض مظاهر السيادة (وبشكل أدق عن بعض الاختصاصات) ما دامت المكاسب التي يمكن تحقيقها كثيرة من وجهة نظرها. وهنا تبدو العملية قائمة على حساب توازنات المكاسب والخسائر التي تلحق بالدولة وليس بسيادتها.

ويؤكد العديد من المختصين أن الأزمة المالية وليدة النظام الاقتصادي الحر، وأن العالم قد عرف الأزمات المالية منذ العقود الأولى من القرن العشرين بدءاً من الأزمة الاقتصادية في سنة (١٩٢٩م)، وهي أول أزمة على مستوى عالمي، تبعتها أزمة السيولة في عقد الستينات من القرن الماضي، ثم أزمة المديونية في معظم الدول النامية في الثمانينات من القرن المنصرم.

وبدخول العالم عقد التسعينات بمتغيراته وتعقيداته كلها تتابعت الأزمات، فكانت أزمة المكسيك والدول الآسيوية وتركيا وروسيا.

وإذا كان العالم قبل عقد التسعينات (العقد الأخير من آخر قرن في الألفية الثانية) من القرن المنصرم يشهد أزمة كل عقد من السنين، فإنه منذ بداية العقد الأخير من القرن الماضي أخذ يشهد أزمات عدة في العقد الواحد كان آخرها الأزمة المالية العالمية التي ابتدأت في أمريكا في (١٥/ ٩/ ٢٠٠٨م)، ولازالت تضرب دول العالم كونها أزمة ولدت من رحم من يقود العالم ويوجهه على جميع الأصعدة.

وتنبع أهمية الدراسة من كون الأزمات المالية تؤرق حكومات العديد من الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية الدولية، على الرغم مما برز من تحالفات وشراكات واتفاقيات إثر نشوء منظمة التجارة العالمية التي

تعمل إلى جانب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بوصفه الدواء الواحد لجميع الأمراض الاقتصادية مهما اختلفت أعراضها من دولة إلى دولة أخرى.

هذه المؤسسات هي التي تحدد كمية النقد ومسار حركته وسعر صرفه، وهي التي تملك القرار فيما يختص بالادخار وحركة رأس المال وتراكمه وتنظيم الإنتاج، وعبر هذه السياسات فإن المؤسسات المذكورة تصبح المؤثر الفاعل والأقوى على ميزانيات التعليم والصحة وغيرها.

وهنا الدولة تصبح ضحية تقلبات السوق ورهن سيطرته، ثم يتقلص دورها تدريجياً حتى ينحصر في الأمن وحماية السوق من ملياردیرات وشركات متعددة الجنسية.

وبالرغم من التداخلات المالية وتوزيع المنافع وفي ظل الرأسمالية ومنظومتها؛ لا مناص من أزمة تنشأ وتولد في دولة، وقد تنقل عدواها وتبرز آثارها في دول أخرى سواء كانت قريبة أم بعيدة.

كما تكمن مشكلة الدراسة في قدرة المنظمات الدولية المالية على أداء دور معين في معالجة الأزمات المالية العالمية، ومحاولة إصلاح هذه المؤسسات وإخراجها من دائرة العولمة المالية والاقتصادية، لحماية النظام المالي والاقتصادي للدول بشكل عام وللدول النامية بشكل خاص.

ونحن هنا نتحدث في الإطار الذي تؤديه المنظمات المالية الدولية: سواء في تجنب الأزمات المالية العالمية، أم ما يجب عليها القيام به من إجراءات علاجية للدول التي لحقت بها هذه الأزمات، في ظل الاقتصاد الدولي الحالي (اقتصاد العولمة)، الذي تعمل به هذه المنظمات الدولية

المالية التي قلصت دور الدولة، من خلال تدخلها في برمجة نظام الدولة المالي والاقتصادي، مع مراجعة لدور المنظمات الدولية المالية، قبل تجلي ظاهرة العولمة في العقد الأخير من القرن المنصرم. . . فضلاً عن الإشارة إلى ما يقدمه الاقتصاد الإسلامي من حلول لهذه الأزمات وفق منظوره الشرعي والفقهي.

كما أنه تم الاعتماد على المنهج التاريخي في تحليلها لظاهرة العولمة وأسبابها ومراحلها، وصولاً إلى انبعاثها الذي يسجل حالة اكتمال النضوج لتطور الفكر الرأسمالي، وعلى المنهج العلمي الاستقرائي في بيان ركائز العولمة وأدواتها المالية وتأثيرها على اقتصاديات الدول وسياستها المالية، وعلى المنهج القانوني لتوضيح ما هو ثابت ومتفق عليه قانونياً وعلمياً، وما هو متغير أو عرضة للتغيير بشأن أسباب الأزمات المالية العالمية وسبل مواجهتها وتخفيف حدتها وتلافي آثارها.

وجاء هذا الكتاب في أربعة فصول، تطرقنا خلال الفصل الأول إلى العولمة كنتيجة لتطور النظام الاقتصادي العالمي، وخصصنا الفصل الثاني للبحث في ركائز العولمة وأدواتها المالية، في حين تناولنا عبر الفصل الثالث التأثير المتبادل بين العولمة والمنظمات الدولية المالية وأثر ذلك في مبدأ عدم التدخل، في حين كرَّسنا الفصل الرابع للبحث في ماهية الأزمات المالية وسبل مواجهتها واستعراض ضوابط الاقتصاد الإسلامي لتجنب تداعيات الأزمات المالية العالمية.

آملين أن يكون هذا الكتاب قد قدَّم الجديد والمفيد للقارئ، وأن يكون إضافة علمية للمكتبة العربية. والله الموفق

المؤلفة

الملخَّص

من الثابت أن هناك نظاماً عالمياً قديماً أخذ بالانهيار بسرعة شديدة، بحيث ضاعت ملامحه الأساسية، وتغيرت أنماط العلاقات والتفاعلات. . . ولكن من المؤكد أيضاً أن النظام الجديد تبلورت ملامحه بعد ولوج الألفية الثالثة، واتضحت قيمه وقضاياه، فضلاً عن استقرار مؤسساته وهياكله.

ومن المسلَّم به أن الولايات المتحدة الأمريكية تنفرد الآن بالتحكم في مقاليد القيادة والسيطرة على قمة النظام العالمي الراهن بعد اندثار القطب العالمي الثاني (الاتحاد السوفيتي)، وتلاشي نظام القطبية الثنائية كلياً.

وفي إطار عمليات التحول الكبرى التي يشهدها العالم منذ مطلع التسعينات من القرن المنصرم، بدأت تترسخ مجموعة من التوجهات والتغييرات التي تضع الأساس لقواعد نظام عالمي جديد.

ولعل أبرز تلك التوجهات والتغييرات (ظاهرة العولمة) بتأثيراتها الواضحة في الميادين السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والمعلوماتية والاستراتيجية والثقافية، مع التركيز نحو تأكيد (سيادة الاقتصاد)، حيث أدت هذه المتغيرات الجديدة في النظام العالمي إلى تغييرات جوهرية في العلاقة بين الاقتصاد والاستراتيجية، حيث أصبحت الروابط بينهما شاهداً على تغير جوهري في الفكر الاستراتيجي العالمي.

ومن المهم ملاحظته في النظام العالمي الراهن (الجديد) ليس التحول من نظام القطبية الثنائية إلى نظام القطب الواحد، وإنما التغيير في طبيعة القطبية ذاتها، فتقليدياً كان التعرف على القطبية يتم من خلال توزيع القوة والسلطة بين دول قومية أو تكتلات أو أحلاف، لكن الآن يمكن التعرف على القطبية من خلال سيادة شبكة هائلة معقدة من التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على الشؤون العلمية، وتتمثل هذه الشبكة بوجود منظومة رأسمالية عالمية تعتبر المصدر الحقيقي لعملية الهيمنة. وقد أصبحت تمثل قلب النظام العالمي كله وتقبض بإحكام على الدفة الموجهة لمساره.

ولهذه المنظومة مكونات تتمثل في صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، والشركات المتعددة الجنسية، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير. وبالرغم من وجود الفقرة (٧) من المادة (٢) من ميثاق الأمم المتحدة التي تحظر تدخل المنظمة الدولية في شؤون الدول الأعضاء، إلا أن موقف المنظمات الدولية المالية من مبدأ عدم التدخل ليس سوى انعكاس لموقف الدول المسيطرة على هذه المنظمات، (وهي الدول التي تملك النصيب الأكبر من الحصص والأصوات).

ومن الطبيعي أن تسعى هذه الدول إلى فرض فلسفتها الاقتصادية الرأسمالية على الدول الأخرى، بحيث تستطيع الاستفادة من أسواق هذه الدول من خلال تغيير النظام المالي الذي تنهجه هذه الدول بشكل يمكنها من الدخول معها في تنافس محسوم النتائج.

وفضلاً عن هذا وذاك فإن ما تقدمه هذه المؤسسة من إرشادات واجبة الاتباع، ليس المقصود به تحسين أوضاع الدول المعنية بمقدار ما يقصد منه ضمان سداد هذه الدول تجاه الدائنين.

وقد أصبحت دبلوماسية هذه المؤسسات بالذات في مطلع القرن (٢١) بديلاً لدبلوماسية البوارج التي عرفها مطلع القرن (١٩)، لذلك فإن تعميق نظرية الفكر الاقتصادي المنحاز ضد تدخل الدولة في المجال الاقتصادي، اعتبر أن هيمنة الأسواق على الحكومات هي لب العولمة، مما يعني سيطرة الأسواق والقائمين عليها والمتعاملين فيها على القرارات الاقتصادية، مقابل غياب شبه كامل للرقابة ولآليات الضبط الحكومية.

مما يؤدي حتماً إلى أزمة مالية عالمية على أساس قانون تطور الرأسمالية من حيث كونه عملية متراكمة دائمة، وهو أن هذا التطور كان يتم دائماً على قاعدة أزمة هي ناتج للتطور نفسه.

إن حدوث أزمة مالية عالمية لم يكن في إطار معين ولن يكون، بل سجر العالم بدوله كافة، وإن أكثر الدول تأثراً هي الدول النامية، فحال وقوع الأزمة أن تفقد الأدوات كلها فاعليتها ومنها الاقتصادية والمالية، لا بل تفقد السياسة أدواتها وتدخل في مرحلة العشوائية نظراً لافتقار الدول النامية للخبرات الإدارية والمالية، وينتقل أمر إدارة الأزمة حال وقوعها إلى المؤسسات المالية الدولية، وخاصة منظومة إدارة الأزمات المالية في هذه المؤسسات، مما يعني فقد الحكومة والدولة لسيادتها وقراراتها، وتصبح أداة منفِّذة لمقررات صندوق النقد الدولي وسواه من المنظمات الدولية المالية، فضلاً عن التبعات التي تحدثها الأزمة على مختلف المستويات.

ويرى البعض في الرؤية الإسلامية لإدارة المال العام والمال الخاص، وما تطرحه من تصورات للعلاقات المالية والنقدية بين الدول، وما تنشئه من مؤسسات مالية؛ تؤطر هذه العلاقات وتؤخر وتكتنز ما ينتج عن هذه العلاقات من نواتج نقدية سلبية أم إيجابية ونواتج اقتصادية مستندية أم

مادية... العلاج الشافي للعالم بمؤسساته المالية، من آثار أية أزمات مالية عالمية وإجراء وقائي يجنب العالم أية أزمة مالية مستقبلية.